أساليب الإدارة الاستعمارية الفرنسية للقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)

Methods of the French colonial administration to eliminate the Algerian liberation revolution 1954-1962

1– د. تيرس سعاد*، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)

tires_souad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/04/25 تاريخ القبول: 2022/05/28 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

واجهت الثورة عدة تحديات لتحقيق الاستقلال بواسطة قوانين وفرض التعبئة العامة لإفشال سياسة فرنسا في حربها ضد جبهة التحرير حيث عمدت لفصل الشعب الجزائري عن الثورة، وقطع مصادر تمويله وتموينه، باعتماد المكاتب العربية (لاصاص) وسيلة لمراقبة تحركات السكان في الريف الجزائري وسخرت لذلك إمكانيات مادية وبشرية.

وللإحاطة بالدراسة نطرح سؤالا جوهريا فما هي مجمل الأساليب الإدارية الاستعمارية والمكاتب العربية خاصة ضد وموقف هذه الأخيرة منها؟ لنتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها فشل فرنسا في تقويض الثورة وإبعاد الشعب عنها، كما أثبتت التفافه حول الجبهة وتحقيق مجموعة من الانتصارات الدولية وصولا إلى الاستقلال.

كلمات مفتاحية: الثورة، لاصاص، الريف، مكاتب.

Abstract:

The revolution faced several challenges to achieve independence by means of laws and the imposition of general mobilization to thwart France's policy in its war against the Liberation Front, as it sought to separate the Algerian people from the revolution, and cut off its sources of funding and supply and humanity.

Let us reach a set of results, the most important of which is France's failure to undermine the revolution and keep the people away from it, as demonstrated by its involvement around the front and the achievement of a series of international victories leading to independence.

Keywords: revolution, Lasas, country, offices.

*- المؤلف المرسل

مقدمة:

راهنت فرنسا الاستعمارية على الإدارة لإحكام قبضتها على الجزائر وعلى الساكنة بكل أطيافها، وذلك بتسطير سياسة إدارية مدروسة تأخذ عدة اعتبارات في حساباتها منها اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر وصعوبة فرض رقابة فعالة والتنوع الثقافي والبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي تتحكم فيه العروشية بشكل كبير، والتواجد والانتشار المستمر للتيار الوطني والرفض للاستعمار في جل مناطق الوطن، سواء أكانت مناطق داخلية أو ريفية وشبه صحراوية والصحراوية لتفادي العجز في التغطية الأمنية والإدارية، حيث ازدادت مخاوف فرنسا من خروج الأمر من يدها وفقدان السيطرة أمام اكتساح جبهة التحرير الوطني لكل المناطق وبصفة مستمرة.

ولدراسة هذا الموضوع نطرح الأسئلة التالية: - ماهي أساليب الإدارة الاستعمارية في فرض سيطرتها على الجزائريين؟ - وماهو الدور الذي لعبته الفرق الإدارية المختصة في الأوساط الشعبية؟ وكيف حاربت جبهة التحرير الوطني هذه الإدارة، وما مدى نجاحها في تقويضها وفرض سيطرتها على الأرض والشعب وإفشال مخططاتها؟

لقد استخلص جيش الاحتلال العبرة من تجاربه المرة في الهند الصينية، حيث جهز نفسه فور اندلاع حرب الجزائر بمكتب خامس لأول مرة في تاريخه ليتولى مهام العمل السيكولوجي في الاتجاهين:

- الحفاظ على معنويات جنوده وإقناعهم بضرورة التضحية في سبيل الاحتفاظ بجزء من التراب الوطن في والدفاع عن شرف فرنسا وإفريقيا.
- تثبيط عزائم جيش التحرير الوطني وإضعاف استعداده للصمود والمقاومة[1].

ونهدف من خلال هذه الدراسة حول الإدارة الفرنسية إلى تبيان سياسة الاستعمار الفرنسي للقضاء على كل ما يمت بصلة إلى تاريخ وأصالة الشعب الجزائري ومحو هويته وتاريخه الرافض للاستعمار باستعمال أساليب ملتوية لطمسها وكان ذلك جليا أثناء الثورة التحريرية، حيث واصلت فرنسا سياستها القمعية والإغرائية في صورة قوانين إدارية وتنظيمية تضمن لها تحطيم كل محاولات المقاومة وإفشال الثورة التحريرية وأهدافها التي قامت من أجلها.

وقد اتبعنا في هذا الصدد منهجا تاريخيا تحليليا ووصفيا للإحاطة بموضوع الدراسة كونه موضوعا يزاوج بين الإداري والعسكري والسياسي.

[1]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1962/1954**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص25.

1. الموقف الفرنسي الرسمي من الثورة:

فقد أصبحت الجزائر مسرحا لحرب تحريرية فاصلة، عمت ربوع الوطن، جعلت المناطق الريفية والجبلية والقرى والمد اشر تعرف تداعيات عميقة، مست كل النواحي فغيرت في ملامح الريف سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا.

ونطاق هذا التحول شمل كذالك الجانب البشري حيث تعرضت الساكنة في الريف إلي تغيرات كبيرة في شتى المجالات وأثرت على مظاهر الحياة اليومية للسكان.

إن الثورة التحريرية خلقت جوا سياسيا، استثنائيا لدى الإدارة الفرنسية ومراكز القرار مما دفع إلى اتخاذ تدابير جديدة وتبني سياسات من شأنها التعامل مع المستجدات في الميدان خاصة الجانب الإداري والتنظيمي في جميع المناطق حرصا منها على التواجد المستمر وبالأخص الريف، كونه كان مسرحا للأعمال العسكرية، والنشاط الكبير لوحدات جيش التحرير وتنظيم جبهة التحرير الوطني، وفي ظل التفاف شعبي غير مسبوق حولها.

كان الموقف الفرنسي يتراوح بين القمع والإصلاح والمهادنة وأمثلة ذلك كثيرة. حيث استخدمت حكومة **بيير ما ندسفرانس**[1] العنف المطلق للقضاء على الثورة، ولم تتوقف البيانات الرسمية من طرف المسؤولين الفرنسيين والتصريحات بشأن ذلك، وفكر في تطبيق قانون 1947م الخاص بالجزائر والذي ظل في مجمله حبرا على ورق لسبب معارضة المستوطنين الشديدة لتطبيقه رغم تواضع الإصلاحات التي تضمنها وطرحت الحكومة عرضا آخر (وهو فكرة إجراء انتخابات حرة بعد استعادة النظام والهدوء) وقد تسببت هذه المرونة اللفظية في بعض المتاعب لقيادة جبهة التحرير الوطني وهي إشاعة إمكانية الحل السلمي السياسي المبكر[2].

[1] - بيير ما ندس فرانس: سياسي فرنسي ولد بباريس في 11 يناير 1907م توفي في 18 أكتوبر 1982م من أصل يهودي برتغالي، حصل على بكالوريا وعمره 15 سنة درس الحقوق بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية أصبح محاميا وعمره 21 سنة عد أصغر محامي في فرنسا في عصره شغل عدة مناصب سياسية، شارك في حرب العالمية الثانية في الجيش الفرنسي الحر بلندن، عين رئيس الحكومة الفرنسية، ووزير للدولة في 1952م.

[2] - Y. couriere, La guerre d'Algérie, les fils de la toussaint, Fayard, Paris, 1992, p143.

وفي 02 نوفمبر 1957م حسب جريدة لاديبش كوتيديان دعا عضو مجلس الشيوخ الفرنسي هنري بورجو إلى ضرورة "دفن التمرد أينما ولد وينبغي البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم، وأن هؤلاء الزعماء معروفون ومنظمتهم ينبغي أن تمحى من الخريطة..."[1].

وفي تصريح (لفرنسوا ميتران) وزير الداخلية في 5 نوفمبر ممثلا للموقف الفرنسي الرسمي أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي هذا نصه "أن الجزائر هي فرنسا وإن هذه الأخيرة لا يمكنها الاعتراف بأية سلطة غير سلطتها"[2].

كما توالت التصريحات والتهديدات من المسؤولين الفرنسيين ورفض أي فكرة للاستقلال أو التخلي عن الجزائر لأن الجزائر هي فرنسا و فرنسا هي الجزائر في اعتقادهم الراسخ...

وفي تصريح آخر لرئيس الحكومة ما ندس فرانس "... لا يمكن التساهل إذا ما تعلق الأمر بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة والوحدة وسلامة الجمهورية الفرنسية... لا يمكن تصور حدوث أي انفصال بين الجزائر وفرنسا لا فرنسا ولا أي حكومة ولا أي برلمان فرنسي مهما كانت اتجاهاته الخاصة سيتنازل عن هذا الموضوع الأساس.[3].

من خلال هذه النماذج للتصريحات الرسمية للدولة الفرنسية يبرز إصرار فرنسا على القضاء على الثورة واستعمال كل أنواع القمع لإنهائها وهذا التصدي يكون ميدانيا سواء كان في المدن والتجمعات الكبرى أو في الريف والمناطق الجبلية التي كانت منذ الوهلة الأولى نقطة انطلاق الثورة التحريرية المباركة.

فكانت القوة العسكرية والكذب على أذقان الجزائريين بوعود واهية غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع مثلما حدث مع مشروع الإصلاح السياسي والإداري المقدم من ط ف وزير الداخلية الفرنسي في 05 جانفي 1955م سيدة الموقف.

---

[1] - جريدة لاديبش كوتيديان، "ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر 1954م"، ع2، نوفمبر 1954م، نقلا عن، بوحوش عمار، **مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، ع 1، 1994م، ص 5.

[2]- Bernard Doz et Evelyne Lever, **Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962** , paris, seuil, 1982, p 62.

[3] - Ibid, p63.

ومن بين الاقتراحات كذلك، إنشاء مدرسة وطنية للإدارة في الجزائر لتكوين موظفين لمناصب مهمة في الوظيف العمومي، ومن خلال قراءة بسيطة لوثيقة تاريخية تمثل إعلان توظيف بمدينة وهران تعود لسنة 1958م[1].

ومن خلال الوثيقة المستخرجة من أرشيف بلدية وهران الخاصة بنتائج مسابقة توظيف (مراقبي العمل) بعمالة وهران لسنة 1958م نلاحظ أن كل العمال الذين قبلوا في المسابقة هم أوربيون حيث أن القائمة مكونة من 14 مترشح بينهم اسم عربي واحد.

وهذا المعمول به في كل مصالح الإدارة الفرنسية حيث تظهر جليا السياسة المتبعة في الواقع حيث يتم الغلق والتضييق على الجزائريين ومنعهم من المناصب في الإدارة أو الوظيف العمومي بصفة عامة وإعطاء الأفضلية للفرنسيين واليهود عكس ما يروج من سياسة إصلاحية بتوفير مناصب الشغل للشباب الجزائري وترقية المستوى المعيشي كل هذا يبقى شعارات جوفاء الغرض منها دعائي فحسب.

إلغاء النظام الإداري القديم المتمثل في البلديات المختلطة لتوحيد النظام الإداري ولتطبيق القانون الفرنسي على جميع المقاطعات الفرنسية بما فيها الجزائر.

حيث تم بموجبه تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية منتخبة كاملة الصلاحيات بالاعتماد على حدود الدواوير كأساس للتقسيم[2]، وهذا ساهم بشكل مباشر في تغطية شاملة ومباشرة على معظم القطر الجزائري.

2. أساليب الإدارة الفرنسية:

اتبعت القوات الفرنسية أساليب مختلفة للقضاء على الثورة وفصل الشعب عنها ومنها الطرق الملتوية المتمثلة في الحركى والخونة وتجنيدهم لمساعدتها وهذا أسلوب إداري خبيث، يستعمل فيه الجزائري ضد الجزائري، وينشر الفتنة بين الأشقاء.

- **فرق إدارية متخصصة (SAS)**[3]: وعلى رأسها ضباط متخصصين في علم النفس، ووسائل الاتصال بالسكان، درسوا عادات وتقاليد المجتمع الريفي وتعلموا حتى اللهجات المختلفة من منطقة إلى أخرى: الشاوية، الشلحة، القبائلية حيث تميز أسلوبهم بالشفقة واللين في التعامل وتقديم المساعدات الغذائية والطبية وبعض الملابس محاولة منهم لإبعاد الشعب عن الجبهة

[1] - وثيقة أرشيفية مؤرخة بسنة 1958م عبارة عن أهم القوانين الخاصة بالبلديات الفرنسية المختلطة وهو أرشيف تابع للبلدية.

[2] - Pierre Gychard, **problèmes Ruraux en Algérie,** mémoire présenté à l'institut d'étude politique de Lyon, 1962 ,document dactylographie, p 53.

[3] - Pierre Vidal Naquet, **crime de l'armé française**, Maspero, Paris, Avril 1975, p :207

عن طريق إقناعهم بالابتعاد عن الثورة وكل ما له صلة بها ليأمنوا شر التدخل العسكري الفرنسي.

- **فرق القومية:** تجنيد مجموعة من الخونة تشبه في هيكلها فرق الصبايحية في القرن 19- فرق وجدت في المقاطعات الصحراوية كانت تسخر لجمع الضرائب من أهالي وهي من الإرث الإداري العثماني على شكل فرق مسلحة وتنشط عسكريا في الأرياف والمناطق الجبلية حيث يقتحمون البيوت ويقتلون ويعذبون ويحرقون وكانت هذه اليد الخائنة تقوم بعمليات بشعة في حق الفلاحين العزل الشباب والشيوخ خاصة أمام مرأى الضباط الفرنسيين، حيث تحولت مزارعهم في الريف الجزائري إلى مراكز عسكرية باستعمال صلاحيات واسعة كالمراقبة والتعذيب.
- استعانة السلطات الفرنسية بمجندين من أبناء مستعمراتها الإفريقية كالمجيء بـ 10.000 عسكري من السنغال إضافة على المجندين المغاربة، حتى يتم قطع كل جسور التعاون والتضامن بين الشعوب المستعمرة.
- تجنيد حوالي نصف مليون من الجزائريين بقانون التجنيد الإجباري زيادة إلى الشرطة التي كان عبارة عن وحدات منتشرة في المناطق الريفية[1] أسندت لهم مهام وحشية ضد إخوانهم الجزائريين كالمداهمة، والتعذيب والاستنطاق وأطلق عليها اسم GMPR[2].
- الخونة الحركي[3] وهم من باعوا القضية الوطنية مقابل الدخول تحت كنف فرنسا،حيث قدموا معلومات استخبارية حول رجال الثورة وقدرت الإحصائيات عندهم حوالي 125.000 شخص.
- تعبئة الإدارة وأجهزتها بهدف رصد ومراقبة حركة المواطنين الجزائريين وعلاقتهم بالجبهة وإبعاد عنصر الشباب خاصة عن العمل المسلح.

- **المكتب الثاني:** هو مكتب استعلامات استخباراتي لجمع المعلومات حول تحرك رجال الثورة والمناضلين ومصادر التمويل وملاحقة الجزائريين والقبض عليهم، وإخضاعهم للتعذيب والاستنطاق الوحشي في المعتقلات والمحتشدات.

---

[1] - رشيد زبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1962/1956**، دار الحكمة، 2010، ص42.

[2] - الفرقة المتحركة للبوليس الريفي(G.M.P.R) هي وحدات منتشرة في المناطق الريفية، معظم إطاراتها جندت من الأوربيين الجزائريين، كانت تساعد الوحدات العسكرية في المناطق الريفية.

[3] - الحركي يساوي في المعتقد الثوري والشعبي خائن للوطن.

- استخدام مكتب الشؤون الأهلية (لاصاص) يسيرها ضباط عارفين باللغة والعادات والتقاليد الجزائرية إضافة غلى المهام بالأمور النفسية والاجتماعية وعمليات الإحصاء[1].
- **المكتب الخامس:** مهمته دعائية تبث الإشاعات للتشكيك في جيش التحرير وبإطلاق تصريحات كاذبة وزائفة.
- في 1956 تقرر خلق 680 فرقة لاصاص متوزعة في 13 مقاطعة كل فرقة لها مخزن تضم 25 رجل، وفي ماي 1961 وصل العدد إلى 661 مكتب لاصاص.
- و sections administratives urbaines المعروفة بـ (sau) وكان عددها 27 في المناطق الريفية، ومكاتب لاصاص كانت متواجدة في التجمعات السكانية والتي كانت تضم تحت تصرفها حوالي 20000 رجل[2] .
- ويذكر شارل أجيرون فرق أخرى تم تكوينها كالوحدات الإقليمية في ماي 1956 les unités territoriales.[3].
- **منظمة اليد الحمراء:** منظمة إرهابية دامية أسسها مستوطنون ويهود وخونة حاقدين على كل ما هو جزائري يتركزون في المناطق التي يقطنها المعمر[4] بأساليب قمعية وإجرامية.
- **تعزيز عمليات المراقبة:** بمراكز عسكرية وأبراج مراقبة خاصة المناطق الإستراتيجية.

وكانت هناك محاولات لاختراق صفوف جبهة التحرير لتفجيرها وتفتيتها بعملاء وتوزيع الترقيات على الجزائريين المجندين بالجيش الفرنسي والعاملين في الإدارة الفرنسية لضمان الولاء... من طرفهم وعدم التحاقهم بالثورة وجبهة التحرير الوطني.

- **تشجيع حركات مناوئة للثورة** وتسليحها، محاولة تفريق الصفوف بنشر أفكار مسمومة بين صفوف الشعب والمناضلين كاختلاف حركة لأنصار مصالي الحاج.

وتسليح محمد بلونيس حيث ارتكبت مجازر في حق المئات من الجزائريين عبر القرى والمداشر والأرياف ونسبتها لجيش التحرير.

---

[1] - رشيد زوبير، المرجع السابق، ص 43.

[2] - Mohand hamoumou, **et ils sont devenus harkis**, paris, fayard, 1993.

[3] - Charles robert Ageron. "Les supplétifs Algériens dans l'armé française pendant la guerre d'Algérie Vingtième siècle", **revue d'histoire,** vol48, n°01, 1995, p4.

[4] - رشيد زوبير، المرجع السابق، ص44.

شكلت المصالح الإدارية المختصة أسلوبا إداريا استعماريا ونموذجا حيا لمحاولة فرنسا السيطرة الكلية على الجزائريين في محاولة لمجابهة الثورة التحريرية والعمل الميداني لجيش التحرير الوطني.

3. المصالح الإدارية المختصة Sections administratives spécialisées (sas):

1.3 نشأتها:

تمثلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في التضييق على الثورة التحريرية كهدف أساسي بأساليب عسكرية قمعية مباشرة، وأساليب سياسية إدارية خاصة غير مباشرة دقيقة ومدروسة بعد فشل المكاتب العربية في لعب دورها. حيث أخذت شكل مصالح إدارية.

تأسست على يد مجموعة من الضباط الفرنسيين يعرفون باسم ضباط الشؤون الأهلية متخصصين في الشؤون الجزائرية بتكوين خاص يطلق عليهInitiation aux affaires Algériennes أشرف على تسيرها في الأوراس الجنرال بارلانج بمساعدة المكتب الخامس المكلف بالأمور النفسية لجأت إليه الإدارة الفرنسية بعد صعوبة مراقبة الريف.[1] .

تتميز هذه المصالح بالدراية الكاملة بالشؤون الجزائرية يتقنون اللغة العربية واللهجات المحلية وتكوين في علم النفس والدعاية[2].

حيث اهتم الجيش الفرنسي بالعمل الاجتماعي والسيكولوجي للسكان سواء أكان ذلك في القرى والأرياف وفي المناطق الحضرية وكان الغرض من هذه السياسية واضحا لعزل الشعب عن الثورة وقتلها في مهدها،لأنه يعلم أن الشعب هو الحبل السري للثورة ومن دون دعمه لا تستطيع أن تحيا، كما كان لها دور إداري تنظيمي محض تشرف عليه عدة مصالح منها:

- مصلحة الحالة المدنية.
- مصلحة الاستعلامات.
- مصلحة الإدارة.
- مصلحة السيكولوجية (مرشدين-أطباء-ممرضين-معلمين).
- مصلحة الدعاية.

[1] - Nancy wood, **d'une Algérie à l'autre,** éditions Autrement, paris, 2003, p172.

[2] - Y. courier**, la guerre d'Algérie L'heure des colonels**, édition rahema, 1992, p p94- 95.

- مصلحة التنشيط[1].

تتمركز هذه المصالح بالأرياف لمراقبة السكان وتحركاتهم وجمع المعلومات عن الثورة والثوار.

2.3 مهمتها:

ترقية الجزائر الفرنسية من خلال تقديم الدعم المدرسي الاجتماعي والصحي لفائدة سكان الريف لاستعطافهم وجرهم إلى صفها وخوفا من أن يبقى هذا العالم الريفي تحت مراقبة وسيطرة جبهة التحرير الوطني، أنشأت بقرار في 26 سبتمبر 1957م من طرف الحاكم العام للجزائر جاك سوستال ومهامها حددت بمرسوم رئاسي لشارل ديغول هدفها ربط علاقات واتصالات مباشرة مع سكان الريف، وكانت هذه المهام ذات أولوية لمراقبة كل تحركات سكان[2].

يقول جاك سوستال "مهمتنا هي إنشاء وإرساء قواعد النظام والأمن ليس ضد السكان المسلمين ولكن من اجلهم ومعهم ويقصد هنا الرغبة في إنشاء المصالح الإدارية المختصة في العمل السيكولوجي في إطار سياسة التهدئة"[3] هذا التصريح يؤكد أن فرنسا الاستعمارية انتهجت إصلاحات سياسية ووسائل عسكرية كتزويد الجنرالات الفرنسيين على مستوى المكاتب بوسائل لوجستيكية وتزويدهم بحوالي 20 ضابط، 10 للأوراس، 06 للقبائل الكبرى، 04 لندرومة.

كما توالت مطالب مسؤولين وشخصيات مع بداية 1955م بإنشاء مكاتب عسكرية تهتم بشؤون المسلمين والتنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية على مستوى البلديات حيث تم إنشائها رسميا في سبتمبر (1955م).

تم إخضاع هذه المصالح للمصلحة المركزية للشؤون الجزائرية (SCAA).

حيث قرر سوستال إنشاء 180 مصلحة إدارية جديدة ومع نهاية 1956م بلغ عددها 350 مصلحة. ووصل عددها 560 ليرتفع إلى 688 مصلحة، تظهر الوثيقة الأرشيفية اهتمام الإدارة بتسريع الإجراءات لتنصيب الموظفين العاملين في مكاتب الإدارية المتخصصة، حسب وثيقة أرشيفية خاصة بهده المصالح.

---

[1] - CAOMFR ANOM. GGA4RRR753.C47.CIRCULAIRE2739/AS/ASSAMG

[2]- Jacque Fremeaux, **guère mondiale et conflits contemporaines,** 2002 , n°208, p p55/68.

[3] - Gregor Mathias, **Les sections Administratives spécialisées en Algérie entre idéal et réalité 1955/1962** , l'harmattan, paris, France, 1998, p19.

الجدول رقم 1:

المصالح الإدارية/السنوات	العدد
1955	80
1956	350
1957	560
1960	688
1961	738

عدد المصالح الإدارية المتخصصة في الجزائر أو ما يطلق عليه مراكز الشؤون الأهلية

المصدر:

(Elsenhans, H., **la guère D'Algerie1954/1962 la transition d'une France a une autre le passage de 4eme à 5eme république**, PUF, paris, France, 2000, p553).

ملاحظة: تم حلها في جوان 1962م.

- كان الهدف من تكثيف هذه المراكز خلق شبكات تجسس ومراقبة وسط سكان الأرياف لزرع الخوف وبالتالي عزل الثورة عن الشعب.
- التوزيع الجغرافي لهذه المراكز تم باحتساب دقيق لأهمية المنطقة سكانيا واستراتيجيا حيث كانت هذه المراكز تشرف على العلاج وتعليم الأطفال وعمليات الإرشاد النفسي والصحي كتغطية للعمل الاستعلامي والمخابراتي.
- كل مركز يوجه عمله إلى 10.000 ساكن.
- وكانت عملية الاتصال تتم بين الضباط والأهالي بسهولة نظرا لتكوينهم في هذا المجال[1].
- مع احتدام الثورة التحريرية الكبرى أصبح لهذه المراكز دور إداري محض في الأرياف الجزائرية.

[1] - تم جمع هذه الأرقام من المرجع السابق.

وبعد تحطم كل وسائل الإدارة الفرنسية من طرف جبهة التحرير الوطنية التي سيطرت سيطرة كاملة على الريف الجزائر.

مثال ذلك في الولاية الثالثة ضمت 140 مركز موزعين كالتالي:

الجدول رقم 2:

المنطقة الأولى	المنطقة الثانية	المنطقة الثالثة	المنطقة الرابعة	المجموع
74	17	34	15	140

مراكز الولاية الثالثة. المصدر: (Elsenhans, H., op. cit, p. 553)[1]

4. الإدارة المحلية الاستعمارية:

عرفت الإدارة المحلية في فترة الاستعمارية ثلاثة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: قسمت الجزائر إلى ثلاثة مناطق وكل منطقة لها إدارة مدنية تطبق فيها القوانين الإدارية الفرنسية واتخذت بعين الاعتبار تمركز السكان الأوربيين ومناطق أخرى للإدارة المختلطة في الأماكن التي يسكن فيها الأوربيون والجزائريون بعدد قليل فيخضع الأوربي للإدارة المدنية والجزائري للإدارة العسكرية، إضافة إلى مناطق عسكرية أبقت على النظام القديم ثم عوضت بالمكاتب العربية[2].

المرحلة الثانية: ألغت الإمبراطورية الثانية منصب الحاكم العام وأحدثت وزارة المستعمرات والجزائر وبصدور قانون 1848م قسمت الجزائر إلى ثلاثة ولايات (الجزائر، وهران، قسنطينة) على كل ولاية والي وفي 1861م قام (نابليون بونبارت) بإلغاء المناطق العسكرية وأوجد النظام المدني وشجع النظام الجماعة.

---

[1] - تكوين الضباط كان يخضع إلى نمطين من التربص طويل وقصير المدى، يتلقون تعليما حول اللغة العربية والأمازيغية وعادات المجتمع الإسلامي، إضافة إلى قضايا عسكرية وقضايا التسيير العام والمحاسبة والفلاحة التاريخ.

[2] - المكاتب العربية نشكل من رئيس المكتب وهو ضابط عسكري برتبة ملازم وقاضي يختار ممن يعرفون تقاليد المنطقة وكاتبين فرنسي وآخر جزائري.

المرحلة الثالثة: قسمت الجزائر إلى محافظات:

أ- بلديات موجود في مناطق تركز الأوروبيين يطبق عليها القانون البلدي الفرنسي الصادر 1884م وتتكون من رئيس البلدية ومجلس بلدي التي يتولى الإشراف على الخدمات والتعليمية.

بلديات مختلطة يقل فيها العنصر الأوروبي: والمجالس البلدية بها تتكون من الأوروبيين ونصف الآخر من السكان الأصلين، يعين رئيس البلدية من طرف الأوربيين، بعض المناطق الآهلة بالجزائريين وقمة هذه البلديات في المناطق ذات التركيز السكاني الكبير للأهالي يشرف على إداراتها أشخاص معينون من طرف الحاكم العام وليس لسكانها أي دور وهي خاضعة للإدارة العسكرية، استمرت الأوضاع إلى 1956م بعد صدور مرسوم 28 جوان وإلغاء البلديات المختلطة والأهلية وتعميم تطبيق قانون البلدي الفرنسي الصادر في 1884م[1]، لكن بعد اندلاع في 1954م أقامت فرنسا تنظيمات جديدة من أجل قمع الثورة وإرهاب الأهالي فأخذت أقسام إدارية متخصصة وأقساما إدارية حضارية، وصدر مرسوم في 02 سبتمبر 1959م بخصوص هذه الأقسام يمنح لرؤسائها العسكريين سلطات واسعة ويضم كل قسم 05 مكاتب يتخصص كل منها في عملا معينا مثل مكتب الشؤون الاجتماعية ومكتب المسائل النفسية (الإرهاب، التعذيب النفسي).

ب- وإلى جانب ذلك صدر مرسوم رقم 1082/55 في 07 أوت 1955م، يقضي بإنشاء ولاية بون عنابة وفي 28 جوان 1956م صدر مرسوم آخر بقسم شمال الجزائري إلى 12 ولاية كما أنشئت ولاية سعيدة في 07 نوفمبر 1959م ويظهر من الوثيقة الأرشيفية خضوع المسائل المدنية إلى السلطة العسكرية أثناء الثورة حيث قدم المواطن (بوجمعة) بخصوص ملكيته للأرض طلبا للحاكم العسكري لإعادتها وتظهر الوثيقة الثانية رد القائد العسكري ورفضه إعادة الأرض لأغراض عسكرية.

أما بالنسبة للتنظيم الثوري تحت إشراف جبهة التحرير الوطني كانت الجزائر تسير من طرف اللجنة الثورية وتشرف على الولايات سياسيا وعسكريا وأخرى تهتم بالشؤون الخارجية وتغير الوضع بعد مؤتمر الصومام وإنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

---

[1] - علي محمد، **قانون الإدارة المحلية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، 2012/2011، ص16.

[2] - "مقدمة ميثاق الولاية"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، ع44، الصادرة بتاريخ 23/ 1969/05، ص 91.

وقام الجينيرال سوستال بحزمة من الإصلاحات في مشروعه الإصلاحي الإداري حيث ركز على إصلاح نظام البلديات ورأى ضرورة تقسيم البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية تهتم بالشؤون سكان الريف حتى تتمكن من تحسين أوضاعها المعيشية وبذلك يفصلها عن الثورة اعتقاد منه أن سكان الريف ساندوا الثورة من أجل الخبز ولذلك تعمق في التركيز على بلديات ريفية وجعلها مراكز ريفية وتوسيعها لتشمل كل السكان وإنشاء بلديات هيئة موحدة من الأوربيين والمسلمين وإقامة مبدأ المساواة بين الهيئات

5. التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني:

اتبعت جبهة التحرير وسيلة ذكية في إنشاء هيكل تنظيمي على مستوى القاعدة ألا وهو اللجان الشعبية التي لعبت دور كبير عبر القرى والأرياف الجزائرية تحت إشراف المرشدين السياسيين، حيث تركز نشاطها في القرى والمداشر، لتحل محل الإدارة الاستعمارية وقد شكلت هذه القاعدة النضالية رأس حربة للعمل السياسي وسط الجماهير العريضة واحتياطيا طبيعيا للجيش التحرير، بعمليات إدارية كالمحاسبة والضرائب والمساعدات الاجتماعية فضلا عن عمل المسبلين في شبكات الإسناد والتمويل[1].

كما أن الجبهة رأت أن يكون الخطاب الموجه للجماهير في اللقاءات ذو طابع ديني، يحث على الجهاد والتأكيد على الجهاد في صلاة الجمعة في كل الزوايا والكتاتيب.

وتأسست اللجان الشعبية عن طريق اختيار أفراد من القرية مثقفين باللغة العربية للتقدم للانتخابات تشمل كل المناطق الريفية والجبلية من القطر الوطني وتمثل هذا التنظيم الشعبي في تعيين المجالس على مستوى الدواوير مكلفين بالتوجيه السياسي التموين، جمع الاشتراكات، الإعلام والاستعلام

يتكون النظام السياسي من: الخلية- الفوج- الفرع- العرش- القسمة تحت إشراف المسؤول السياسي.

- **الخلية:** على مستوى الدشرة: من (7 إلى 15) مناضل، في الريف (2-5) لا يعرف أعضاء الخلية بعضهم البعض يعملون في سرية تامة، ويتم الاتصال بهم عن طريق رؤساء اللجان الذين يسهرون على العمل العسكري والنضالي والفدائي. والوسائل المادية والمعنوية.

وكانت هذه اللجان الشعبية تقسم المواطنين إلى ثلاث أنواع محب – مشارك - مناضل- ويتم تجنيدهم بالخضوع إلى مجموعة من الإجراءات للمراقبة والامتحان، من 3 إلى 6 أشهر.

[1] - محمد عباس، المرجع السابق، ص177.

وكان يقسم على المصحف الشريف بما يلي:

"أقسم بالله أنني لا أخدع نظام الجبهة و أن التزم بتنفيذ أوامرها وأن أطيع مسؤوليها، وأن لا أفشي سر من أسرار الثورة مهما كانت الظروف والأخطار التي أتعرض لها".

- **الفوج:** يتكون الفوج من ثلاث خلايا أو أكثر، على مستوى القرية منظم بشكل كبير يشرف على الأداء الثوري والتعبئة الجماهيرية، وإيجاد الحلول المناسبة لكل المشاكل التي تنجم بين الأفراد أو في أي مجال دون الرجوع إلى الإدارةالا ستعمارية.
- **الفرع:** على مستوى الدوار[1] يتكون من أربعة إلى خمسة أفواج مهمته السياسية هي جمع المعلومات من القاعدة ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها والحلول المناسبة وهي على شقين الشق العسكري كتنقل الجيش وتموينه بالغذاء، الأدوية والألبسة.

- مراقبة تحركات العدو.

أما الشق السياسي والاجتماعي: فتمثل في:

- تبليغ الأوامر والتعليمات
- تنسيق وتنظيم جميع النشاطات التي تقوم بها الأفواج والخلايا.
- توزيع المنح على مستحقيها من عائلات المجاهدين، الشهداء، المساجين[2].

خاتمة:

واجه التنظيم السياسي المحكم للجبهة الإدارة الفرنسية وأساليبها التنظيمية بنجاعة كاملة وسمح لها أن تبسط سيطرتها بشكل شامل على كل القطر الجزائري وعلى ساكنته بما في ذلك المناطق الحضرية والمدن الكبرى والمناطق الريفية ونقف هنا على مجموعة من النتائج أهمها:

- اجتهدت الإدارة الفرنسية منذ المراحل الأولى للاستيطان باستصدار مجموعة من القوانين التي تضمن استيلاءها على الممتلكات والإرث القانوني والمادي للجزائريين، حيث استحوذت على جانب كبير منه بشعار الفراغ القانوني والمصلحة العامة.

[1] - الدوار: هو تسمية تطلق على مجموعة من القرى وهي الخلية الأساسية في التقسيم الإداري الفرنسي.

[2] - حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولاية سيدي بلعباس، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، وهران (8-10 ماي 1983م)، ص 05.

- طبيعة الاستعمار الفرنسي الاستيطاني وأساليبه القمعية ضد السكان العزل، وانتهاك حقوقهم الأساسية ومصادرة ممتلكاتهم بقوانين جائرة، بالتحديد إبان الثورة التحريرية 1962/1954.
- اعتماد جبهة التحرير الوطني نظاما سياسيا وإداريا يضاهي ويفوق النظام الاستعماري الفرنسي في أحيان كثيرة على مستوى التنظيم والعمل الاستخباراتي والمعلوماتي ....
- تنسيق الأعمال الإدارية والعسكرية في الميدان تحت إشراف قيادة موحدة، وتلاحم جبهة التحرير الوطني مع جيش التحرير الوطني ذراعها العسكري.
- تجلي مجموعة من التحولات طالت الريف الجزائري في المجال الاقتصادي والاجتماعي.
- تغير جذري في النشاط الاقتصادي لسكان الريف بعد عمليات التهجير القسري وخسارة مصادر أرزاقهم المتمثل في خدمة الأرض وتربية المواشي والصناعات الحرفية التقليدية.
- تغير البنية الاجتماعية والأسرية للمجتمع الجزائري وتغير في السلوكيات والعادات والتقاليد عند الأفراد في الريف الجزائري بعد الإجراءات الإدارية والتنظيمية في خضم ظروف الحرب السائدة خلال حرب التحرير، وهجرة السكان، والعيش في المحتشدات نتيجة طرد هم من أراضيهم الزراعية.

يعتبر عمل الإدارة الاستعمارية الفرنسية وردة الفعل من طرف جبهة التحرير الوطني وظروف الحرب من أكبر الأسباب التي أدخلت تغييرات جذرية على عدة مستويات دفعت بالشعب الجزائري بكل أطيافه ومكوناته وطبقاته إلى الانخراط في العمل النضالي وأصبحوا مجندين رجالا ونساء وحتى الأطفال والشيوخ، الكل كان يأتمر بأوامر الجبهة ولا يخرج عن طوعها إلا الخائن، وأشركت الجبهة الجميع في الجهاد والنضال والتعبئة من أجل تحقيق الهدف الأسمى الاستقلال، والحرية، واستطاعت أن تجابه القوى الاستعمارية وتفرض قوانينها على الجماهير وتخلق جهازا إداريا موازيا يخضع لها ويسير شؤون الجزائريين بشكل مستقل ومباشر، في كل المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية والأحوال الشخصية واللوجستيكية... ولابد هنا الإشارة إلى أن الدراسات التاريخية الحديثة لا يمكنها أن تعطي للثورة التحريرية حقها من حيث عبقرية تنظيماتها إلا بفتح المجال لاستكشاف نجاعة هذا النموذج الفريد من نوعه في تاريخ الثورات الشعبية عبر العالم وفي المقابل يجب كشف سياسات فرنسا الهدامة ضد الشعوب المستعمرة، حيث لا تزال تركة فرنسا الإدارية تسير دواليب الإدارة الجزائرية اليوم ولم تستطع الخروج عن النموذج الفرنسي، وهذا يدخل في سياق الاستعمار الثقافي، فوجب النهوض بفكر إداري جديد يستمد جوهره من الذات الجزائرية وهويتها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. جريدة لاديبش كوتيديان، "ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر 1954م"، ع2، نوفمبر 1954م، نقلا عن، بوحوش عمار، **مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، ع 1، 1994م.
2. حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولاية سيدي بلعباس، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، وهران (8-10 ماي 1983م).
3. رشيد زبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1962/1956**، دار الحكمة، 2010.
4. علي محمد، **قانون الإدارة المحلية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، 2012/2011.
5. محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1962/1954**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
6. "مقدمة ميثاق الولاية"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، ع44، الصادرة بتاريخ 23/ 1969/05.

المراجع باللغة الأجنبية:

7. Bernard Doz et Evelyne Lever, **Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962** , paris, seuil, 1982.
8. CAOMFR ANOM. GGA4RRR753.C47.CIRCULAIRE2739/AS/ASSAMG
9. Charles robert Ageron. "Les supplétifs Algériens dans l'armé française pendant la guerre d'Algérie Vingtième siècle", **revue d'histoire,** vol48, n°01, 1995.
10. Gregor Mathias, **Les sections Administratives spécialisées en Algérie entre idéal et réalité 1955/1962** , l'harmattan, paris, France, 1998.
11. Jacque Fremeaux, **guère mondiale et conflits contemporaines,** 2002 , n°208.
12. Mohand hamoumou, **et ils sont devenus harkis**, paris, fayard, 1993.
13. Nancy wood, **d'une Algérie à l'autre,** éditions Autrement, paris, 2003.
14. Pierre Gychard, **problèmes Ruraux en Algérie,** mémoire présenté à l'institut d'étude politique de Lyon, 1962 ,document dactylographie, p 53.
15. Pierre Vidal Naquet, **crime de l'armé française**, Maspero, Paris, Avril 1975, p :207
16. Y. courier**, la guerre d'Algérie L'heure des colonels**, édition rahema, 1992.

17. Y. couriere, La guerre d'Algérie, les fils de la toussaint, Fayard, Paris, 1992.